



مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

تقرير لجنة المالية لمنظمة الأغذية والزراعة

يسر المدير التنفيذي أن يقدم طي هذا تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية المتصل ببرنامج الأغذية العالمي. ويشمل التقرير بنودا مختلفة من جدول الأعمال، على النحو التالي:

← الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

(WFP/EB.A/2013/5-A/1)

← الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012 (WFP/EB.A/2013/6-A/1)

← تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين/تجديد فترة

عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

(WFP/EB.A/2013/6-B/1)

← استعراض المادة 9-2 من النظام المالي – موعد تقديم خطة الإدارة

(WFP/EB.A/2013/6-C/1)

← التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات (WFP/EB.A/2013/6-D/1)

← التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة من المدير التنفيذي

(WFP/EB.A/2013/6-E/1 + Corr.1 و WFP/EB.A/2013/6-E/1/Add.1)

← تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن العمل مع شركاء التعاون، ورد الإدارة

عليه (WFP/EB.A/2013/6-F/1)

← تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن استخدام النقد والقسائم

(WFP/EB.A/2013/6-G/1)

← تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

(WFP/EB.A/2013/6-H/1)



Distribution: GENERAL


WFP/EB.A/2013/6(A,B,C,D,E,F,G,H,I,J,K)/3,

WFP/EB.A/2013/5-A/3

30 May 2013

ORIGINAL: ENGLISH

May 2013

	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	联合国 粮食及 农业组织	Food and Agriculture Organization of the United Nations	Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture	Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций	Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación
---	--	--------------------	--	--	---	--

المجلس

الدورة الثامنة والأربعون بعد المائة

روما، 2-6 ديسمبر/كانون الأول 2013

تقرير الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة للجنة المالية
(27-28 مايو/أيار 2013)

الموجز

نظرت اللجنة خلال دورتها التاسعة والأربعين بعد المائة في عدد من المسائل المتصلة بالشؤون المالية، والميزانية، والرقابة المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي، وذلك قبل أن ينظر فيها المجلس التنفيذي للبرنامج في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2013.

الإجراءات المقترحة اتخاذها من جانب المجلس

إن المجلس مدعو إلى الإحاطة بأراء وتوصيات لجنة المالية فيما يتصل بالمسائل التي نظر فيها المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي في دورته السنوية في يونيو/حزيران 2013.

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن هذه الوثيقة إلى:

السيد ديفيد ماكشيري (David McSherry)

أمين لجنة المالية

رقم الهاتف: +3906 5705 3719

طُبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحد من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ.

ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

ومعظم وثائق اجتماعات المنظمة متاحة على الإنترنت على العنوان التالي: www.fao.org

جدول المحتويات

الصفحة

4	مقدمة
5	المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي.....
5	الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017).....
6	الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012.....
	تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين/تجديد فترة عضوين من أعضاء لجنة مراجعة
8	الحسابات.....
8	استعراض المادة 9-2 من النظام المالي – موعد تقديم خطة الإدارة.....
9	التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات.....
11	التقرير السنوي للمفتش العام للبرنامج ومذكرة من المدير التنفيذي.....
12	تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن العمل مع شركاء التعاون، ورد الإدارة.....
13	تقرير مراجع الحسابات الخارجي بشأن استخدام النقد والقوائم.....
15	تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي.....
15	طرائق عمل لجنة المالية.....
15	تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخمسين بعد المائة.....
16	الملحق الأول – وثائق للعلم.....

مقدمة

- 1- قدمت اللجنة إلى المجلس التقرير التالي عن دورتها التاسعة والأربعين بعد المائة.
- 2- وحضر الاجتماع إلى جانب رئيس الدورة، السيد MOUNGUI MÉDI، وممثلو الدول الأعضاء التالية أسماؤهم:
 - السيدة Kristina Gill (أستراليا)
 - السيد Olyntho Vieira (البرازيل)
 - السيد Laurent D. Couliati (بوركينافاسو)
 - السيد Shobhana K. Pattanayak (الهند)
 - السيد Hideya Yamada (اليابان)
 - السيدة منار صباح محمد الصباح (الكويت)
 - السيدة Emma María José Rodríguez Sifuentes (المكسيك)
 - السيد محمد لمغاري (المغرب)
 - السيد Ronald Elkhuizen (هولندا)
 - السيد Vladimir V. Kuznetsov (الاتحاد الروسي)
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك (السودان)
 - السيدة Elizabeth Petrovski (الولايات المتحدة الأمريكية)
- 3- وأبلغ الرئيس للجنة بأن:
 - السيدة Kristina Gill عينت لتحل محل السيد Matthew Worrell بوصفها ممثلة أستراليا في هذه الدورة؛
 - السيد Márcio José Alonso Bezerra dos Santos عين ليحل محل السيد Olyntho Vieira بوصفه ممثل البرازيل في جزء من هذه الدورة؛
 - السيد محمد لمغاري عين ليحل محل السيد فوزي لقجع بوصفه ممثل المغرب في هذه الدورة؛
 - السيدة Eva van Woersem عينت لتحل محل السيد Ronald Elkhuizen بوصفها ممثلة مملكة هولندا في جزء من في هذه الدورة؛
 - السيد Jan van der Velde عين ليحل محل السيد Ronald Elkhuizen بوصفه ممثل مملكة هولندا في جزء من في هذه الدورة؛
 - السيدة عبلة ملك عثمان ملك عينت لتحل محل السيد محمد الطيب الفقي النور بوصفها ممثلة السودان في هذه الدورة؛
 - السيدة Elizabeth Petrovski عينت لتحل محل السيدة Karen Johnson بوصفها ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة؛
- 4- ويمكن تنزيل موجز مؤهلات كل ممثل بديل من الموقع الشبكي للأجهزة الرئاسية والدستورية في العنوان التالي: <http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsbhome/finance-committee/substitute-representatives/en/>
- 5- وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة التاسعة والأربعين بعد المائة للجنة، مراقبون صامتون من:
 - الاتحاد الأوروبي
 - ألمانيا

المسائل المتعلقة ببرنامج الأغذية العالمي

الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)

- 6- قدمت الأمانة مشروع الخطة الاستراتيجية (2014-2017) على النحو المطلوب بموجب المادة 7-1 من النظام المالي للبرنامج.
- 7- ولاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية ستواصل تركيزها على المساعدة الغذائية، حسبما تسترشد ببيان رسالة البرنامج وولايته ونقاط قوته الأساسية، وبناء على حصائل جدول أعمال التحول والتوجيه المنبثق عن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات.
- 8- وأعربت اللجنة عن دعمها للخطة الاستراتيجية، والعملية التشاورية التي جرت أثناء إعدادها والتي شملت ثلاث مشاورات غير رسمية مع أعضاء المجلس التنفيذي. وأشارت إلى تقديرها للالتزام بالبرنامج بالشراكات، بما في ذلك مع منظمة الأغذية والزراعة ووكالات الأمم المتحدة، وشجعت البرنامج على مواصلة تحديد تقسيم المسؤولية بين البرنامج والشركاء.
- 9- وأوضحت الأمانة الروابط بين الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج الاستراتيجية وكذلك وثائق الميزانية مثل خطة الإدارة ووثائق المساءلة مثل تقارير الأداء السنوية. وشددت الأمانة على أن إطار النتائج الاستراتيجية يستفيد من المدخلات المقدمة من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأن هذه المشاورة أثريت بوجود مشروع الخطة الاستراتيجية.
- 10- وأعربت اللجنة عن تفضيلها لتقديم الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج الاستراتيجية معا في المستقبل، وأقرت بأن هذه المسألة يمكن أن تستفيد من مواصلة المناقشات بين الإدارة والأعضاء بعد الانتهاء من الخطة الاستراتيجية المقترحة وخطة الإدارة المقبلة. كما أوصت اللجنة بأن يناقش شكل وهيكل الخطط الاستراتيجية في جلسات مخصصة للمسائل الاستراتيجية.
- 11- إن اللجنة:
- (أ) بحثت الخطة الاستراتيجية للبرنامج للفترة 2014-2017؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للطبيعة التشاورية للعملية المؤدية إلى إعداد الخطة الاستراتيجية للبرنامج (2014-2017)؛
- (ج) رحبت بالرؤية البرنامجية الواردة في الوثيقة التي تحدد إطار عمليات البرنامج في السنوات المقبلة؛
- (د) أيدت الأهداف الاستراتيجية الأربعة التي توجه عمل البرنامج، مع إدراك أن البرنامج سيستخدم أي من الأدوات المتاحة له لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية؛
- (هـ) رأت أن الخطة الاستراتيجية (2014-2017) جاهزة للتقديم إلى المجلس التنفيذي؛
- (و) أوصت باعتماد الخطة الاستراتيجية (2014-2017) من قبل المجلس التنفيذي للبرنامج خلال دورته السنوية المقرر عقدها في يونيو/حزيران 2013؛
- (ز) لاحظت أهمية إطار النتائج الاستراتيجية في تقدير نتائج الخطة الاستراتيجية وأثارها؛
- (ح) اقترحت بدء مناقشة بشأن هيكل الخطة الاستراتيجية وإطار النتائج الاستراتيجية في المستقبل قبل إطلاق الخطط المستقبلية بما يشمل تقديمها للمجلس التنفيذي؛
- (ط) رأت أنه ينبغي الحفاظ على الطبيعة الاستراتيجية والتطلع للوثيقة في الخطط الاستراتيجية المستقبلية، وأن تكون الوثيقة موجزة، مع تجنب التكرار الذي قد يصعب من قراءتها.

الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012

12- ناقشت اللجنة حسابات البرنامج السنوية المراجعة لعام 2012 وبيان الرقابة الداخلية، بمساعدة من إحاطة قدمتها أمانة البرنامج وعرضت فيها تفاصيل العناصر الأساسية في كشوف البرنامج المالية المراجعة. كما تلقت اللجنة إحاطة قدمها مراجع الحسابات الخارجي حول كشف المراجعة ذي الصلة، والذي قُدم بالاقتران بالكشوف في وثيقة واحدة.

13- وأبلغت اللجنة بالأسباب الرئيسية الكامنة خلف تحركات العناصر الأساسية، والانخفاض في النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل (1.3 مليار دولار أمريكي مقابل 1.7 مليار دولار أمريكي في عام 2011)، والزيادة في الاستثمارات الطويلة الأجل (353 مليون دولار أمريكي مقابل 281 مليون دولار أمريكي في عام 2011)، والزيادة في رصيد المساهمات المستحقة القبض (1.9 مليار دولار أمريكي مقابل 1.8 مليار دولار أمريكي في عام 2011)، وانخفاض المخزونات (710 ملايين دولار أمريكي مقابل 777 مليون دولار أمريكي في عام 2011)، والزيادة في خصوم استحقاقات الموظفين (385 مليون دولار أمريكي مقابل 349 مليون دولار أمريكي في عام 2011). كما شرحت الأمانة أسباب وجود عجز في عام 2012 بقيمة 184 مليون دولار أمريكي في الكشف المالي الثاني بالمقارنة بعام 2011. كما أبلغت اللجنة بأن نسبة الاستخدام الإجمالي لأموال الميزانية بلغت 61 في المائة من الميزانية النهائية الواردة في الكشف المالي الخامس.

14- وأبلغت اللجنة بأن الأمانة، في عام 2012، أدرجت للسنة الثانية على التوالي بيانا عن الرقابة الداخلية، ممهورا بتوقيع المدير التنفيذي، ويقدم ضمنا إضافيا بخصوص فعالية الرقابة الداخلية في البرنامج. وقدمت الأمانة عرضا مقتضبا للعملية الواسعة المعتمدة في وضع بيان المدير التنفيذي، بما في ذلك تجميع "بيانات الضمان" من نحو 130 مديرا فيما يتعلق بالرقابة الداخلية في مكاتبهم/شعبهم، وهي بيانات تشكل أساس بيان المدير العام. وكتدبير إضافي يتعلق بالمساءلة، خضعت جميع بيانات ضمان المدراء لموافقة مستوى واحد على الأقل من مستويات الإشراف الأعلى. ويسر الأمانة أن تبلغ اللجنة بأن معدل تقديم هذه البيانات بلغ 100 في المائة.

15- وأعرب مراجع الحسابات الخارجي عن سروره بأن يبلغ اللجنة بأنه أكمل مراجعة الحسابات السنوية لعام 2012 وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، وأعلن أن الحسابات تعرض صورة صادقة للمركز المالي للبرنامج حتى تاريخ 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، ولأدائه المالي وأداء التدفقات النقدية لديه بنهاية 31 ديسمبر/كانون الأول 2012، وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما عرض مراجع الحسابات الخارجي توصيات المراجعة لعام 2012.

16- وطلبت اللجنة توضيحا عن عدة جوانب تقنية في الحسابات السنوية لعام 2012:

- التطورات الأخيرة التي طرأت على جوانب من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والتي يمكن أن تؤثر على سياسات البرنامج المحاسبية وكشوفه المالية في المستقبل. وأبلغت اللجنة بأن اعتماد ثلاثة معايير جديدة، في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بخصوص الصكوك المالية سيكون له أثر ضئيل على كشوف البرنامج المالية. وإضافة لذلك، فإن المسودة الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام حول الإطار النظري الذي يقوم البرنامج باستعراضه حاليا، يمكن أن تؤثر على سياسة البرنامج في تسجيل العائدات المتعددة السنوات؛
- كفاية مستوى النقدية والاستثمار. أبلغت اللجنة بأن تراجع مستوى الأرصدة النقدية والاستثمارية لا يشكل مصدرا للقلق فهو يعكس زيادة في استخدام الأرصدة المالية. كما أبلغت اللجنة بأن النقدية والاستثمارات القصيرة الأجل، بنهاية أبريل/نيسان 2013، شهدت ارتفاعا قدره 366 مليون دولار أمريكي بالمقارنة بنهاية ديسمبر/كانون الأول 2012؛

- أسباب زيادة مخصصات الحسابات المشكوك بها ومخصصات مستردات المانحين. أبلغت اللجنة أن هذه المخصصات إنما تستند إلى التجربة التاريخية وأنه، نظرا لزيادة المساهمات المستحقة القبض، فإن من المتوقع حدوث زيادة في المخصصات ذات الصلة.
- تفاصيل الكشف في مذكرة الأطراف نوي الصلة. أبلغت اللجنة بأنه على ضوء التغيرات في الموظفين خلال الفترة المستعرضة، فإن عدد الموظفين يمكن أن يكون أعلى من عدد الوظائف المبلغ عنها فعلا؛
- توضيح ضريبة القيمة المضافة المستحقة القبض والبدلات المتصلة بها. أبلغت اللجنة بأن النقص في كل من ضريبة القيمة المضافة المستحق القبض والبدل المقابل لها يعود تخفيض قيمة العملة المحلية التي حددت بها ضريبة القيمة المضافة المستحق القبض.
- عوامل النجاح في ضمان فعالية خطة تمويل خصوم استحقاقات الموظفين. أبلغت اللجنة بأنه نظرا للبدء مبكرا في وضع الأموال جانبا، إلى جانب التمويل السنوي للزيادة التدريجية في خصوم استحقاقات الموظفين، فإن المجلس أقر في عام 2010 خطة مدتها 15 سنة لتمويل الجزء غير الممول من استحقاقات الموظفين وخصص حافطة استثمارية تربط بين الأصول والخصوم. وقد مكنت هذه العوامل البرنامج من بلوغ 60 في المائة من التمويل بنهاية عام 2012؛
- المزيد من المعلومات عن التقييم الاكتواري وعلاقته بخصوم خطة التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة؛
- معلومات محدثة حول مشروع نظام دعم تنفيذ اللوجستيات (LESS). أبلغت اللجنة بأن حصيللة المرحلة التجريبية كانت إيجابية وأظهرت تحسنا في ضوابط إدارة السلع. وقد أعدت أدلة الإثبات ويبحث البرنامج حاليا عن الطريقة الأمثل لتنفيذ مشروع نظام دعم تنفيذ اللوجستيات في المنظمة ككل؛
- تفاصيل حول عدد مكاتب البرنامج القطرية التي لم تنفذ سجلات المخاطر. أبلغت اللجنة بأنه، بنهاية عام 2012، ومن أصل 79 مكتبا قطريا، يتوفر سجل للمخاطر في 69 مكتبا في حين أن 10 مكاتب لا يتوفر لديها هذا السجل. وتلقت اللجنة أيضا بأن المكاتب القطرية التي لم تستكمل سجل المخاطر لديها إنما تمثل 3 في المائة من نشاط البرنامج التشغيلي، وأن من المتوقع أن تستكمل هذه البلدان سجل المخاطر بنهاية عام 2013؛
- الإطار الزمني لتنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي. أبلغت اللجنة بأن الإطار الزمني لتنفيذ كل من التوصيات مدرج في التقرير حول تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

17- إن اللجنة:

- (أ) بحثت حسابات البرنامج السنوية المراجعة لعام 2012 بما فيها رأي مراجع الحسابات الخارجي؛
- (ب) لاحظت أن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012 اقرنت، للسنة الثانية على التوالي، ببيان الرقابة الداخلية؛
- (ج) رحبت بمستوى الضمان الذي قدمه المدير التنفيذي فيما يتعلق بالضوابط الداخلية المعمول بها؛
- (د) رحبت الإدارة بجودة الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012، والتي قدم مراجع الحسابات الخارجي بخصوصها رأيا بدون تحفظات؛
- (هـ) لاحظت أن الأمانة نفذت فعليا رصد توصيات مراجع الحسابات الخارجي ومتابعتها، وأنها تأخذ باستعراض نصف سنوي للتوصيات المتبقية دون تنفيذ؛
- (و) أحاطت علما بالضمان الذي قدمته الأمانة بخصوص التدابير التي ستتخذ لتنفيذ التوصيات المتبقية دون تنفيذ؛
- (ز) أحاطت علما بالتوصيات الخمس الصادرة عن مراجع الحسابات الخارجي في تقريره عن الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012، وشجعت الإدارة على متابعتها؛
- (ح) رحبت ببيان مراجع الحسابات الخارجي عن العلاقة الإيجابية الاحترافية مع إدارة البرنامج؛

- (ط) رحبت بالتحسينات على نظام التقييم وبالشراكة مع المنظمات الدولية الأخرى في هذا النشاط؛
- (ي) أحاطت علماً بأحدث أرقام التقييم الاكتواري عن خصوم استحقاقات الموظفين، كما أحاطت علماً بالضمان الذي قدمته الأمانة والذي يفيد بأن البرنامج يسير على الطريق السليم لتحقيق التمويل الكامل لاستحقاقات الموظفين بحلول عام 2025؛
- (ك) أقرت الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012؛
- (ل) أوصت المجلس التنفيذي بالموافقة على الحسابات السنوية المراجعة لعام 2012.

تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني بتعيين/تجديد فترة عضوين من أعضاء لجنة مراجعة الحسابات

18- وافقت اللجنة على تعيين عضوين من المجلس التنفيذي في فريق الاختيار المعني باختيار أعضاء لجنة المراجعة، على النحو التالي: السيد Zulfiqar Haider Khan، الممثل الدائم المناوب لباكستان، والسيد Benito Santiago Jiménez Sauma، الممثل الدائم المناوب للمكسيك.

19- إن اللجنة:

- (أ) أحاطت علماً بالتعيين المقترح لعضوين من أعضاء المجلس التنفيذي كعضوين في فريق الاختيار؛
- (ب) أوصت بأن يوافق المجلس على تعيين عضوي المجلس التنفيذي.

استعراض المادة 9-2 من النظام المالي – موعد تقديم خطة الإدارة

20- ناقشت اللجنة استعراض البرنامج المقترح للمادة 9-2 من النظام المالي، بدعم من إحاطة أعدتها أمانة البرنامج. ووافقت لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها على المادة 9-2 من النظام المالي على أن يبدأ سريانها في 1 يناير/كانون الثاني 1992، وتتطلب المادة تقديم خطة الإدارة إلى أعضاء المجلس في موعد لا يتجاوز 60 يوماً قبل انعقاد الدورة العادية الأخيرة من كل سنة تقويمية.

21- وسلطت الإحاطة الضوء على المقترح الحالي الذي يفيد بتغيير المادة 9-2 من النظام المالي للسماح بتعميم خطة الإدارة على أعضاء المجلس في موعد لا يتجاوز 30 يوماً قبل انعقاد دورته العادية الأخيرة من كل سنة تقويمية. ومنذ عام 1992، كانت أطول مدة بين نشر الوثيقة وافتتاح الدورة العادية الأخيرة من السنة قدرها 44 يوماً (في حالة خطة الإدارة للفترة 2006-2007)، في حين كانت أقصر مدة قدرها 24 يوماً (في حالة خطة الإدارة للفترة 2008-2009). ونُقل إلى علم اللجنة المشاورات مع مكتب المجلس التنفيذي ونما إلى علمها أن الأمانة ترى أن التقدم التكنولوجي الذي يسمح الآن بالنشر السريع للوثائق سيبقي الوقت اللازم للنظر على النحو الواجب في خطة الإدارة من جانب الهيئات الاستشارية وسيسمح أيضاً بالتشاور مع الحكومات. وأحاطت الأمانة علماً أيضاً بالدور الحيوي الذي تؤديه العملية التشاورية في وضع الصيغة النهائية لخطة الإدارة.

22- ودعت اللجنة إلى التزام أكثر تحديدا من الأمانة فيما يتعلق بتقديم مشروع خطة الإدارة بجميع اللغات قبل المشاورات غير الرسمية على النحو المنصوص عليه في الفقرة 12 من الوثيقة بغية إتاحة الفرصة لأعضاء المجلس في الانخراط بشكل أفضل في المناقشات. وسلطت الأمانة الضوء على الطبيعة المعقدة لخطة الإدارة وطولها بما في ذلك الوقت اللازم للترجمة وبالتالي اقترحت أن توفر مقتطفات من الأجزاء الرئيسية من مشروع خطة الإدارة لينظر فيها المجلس أثناء المشاورة.

23- إن اللجنة:

- (أ) أحاطت علما بالمقترح المتعلق باستعراض المادة 9-2 من النظام المالي بشأن تغيير موعد تقديم خطة الإدارة؛
- (ب) أوصت بأن يوافق المجلس على تغيير المادة 9-2 من النظام المالي، التي ستعمم بموجبها خطة الإدارة المقترحة على أعضاء المجلس في موعد لا يتجاوز 30 يوما قبل انعقاد دورته العادية الأخيرة من كل سنة تقويمية؛
- (ج) أوصت بالأ يَطلب أو يمنح أي استثناء بشأن هذا الموعد النهائي؛
- (د) أوصت بتقديم مقتطفات رئيسية من خطة الإدارة إلى المجلس بجميع لغات العمل قبل 10 أيام على الأقل من انعقاد المشاورة غير الرسمية الأخيرة وأشارت إلى أن الأمانة ستوفر وثائق كافية قبل المشاورات غير الرسمية بشأن خطة الإدارة.

التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات

24- قدم أحد أعضاء لجنة مراجعة الحسابات التقرير بالنيابة عن الرئيس الذي تعذر حضوره. وغطى التقرير الفترة من 1 أبريل/نيسان 2012 إلى 31 مارس/آذار 2013، التي اجتمعت خلالها لجنة المراجعة ثلاث مرات. واشتملت الموضوعات التي جرى مناقشتها في جلسات مفتوحة مع إدارة البرنامج والمفتش العام ومراجع الحسابات الخارجي على النطاق الكامل لمسؤوليات لجنة المراجعة على النحو الوارد في اختصاصاتها، وساعدت جلسات عقدت مع المديرية التنفيذية ومكتب المجلس التنفيذي لجنة المراجعة على تحديد أهم المسائل التي يتعين أن تنظر فيها. وفي ديسمبر/كانون الأول، قدم أعضاء لجنة المراجعة الذين حضروا اليوم الأول من اجتماع الإدارة العالمي للبرنامج في دبي فكرة عن البرنامج وأتاح حضورهم الفرصة لمقابلة المديرين الإقليميين والقطريين. وشاركت لجنة المراجعة أيضا عبر رئيسها في اختيار المدير الجديد لمكتب الرقابة.

25- وأشار تقرير لجنة مراجعة الحسابات إلى أن مراجع الحسابات الخارجي أصدر تقريرا شاملا عن الكشوف المالية السنوية للبرنامج – وهو خامس تقرير يجري إعداده وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – ورحب بالجهود التي يبذلها البرنامج لتعزيز إدارة المخاطر والضوابط الداخلية. وأوصت لجنة المراجعة البرنامج بما يلي:

- 1) مواصلة النظر في تعزيز الفصل بين الواجبات؛
- 2) زيادة استخدامه لخبراء الخزنة والاستثمار الخارجيين، مثل فريقه الاستشاري؛
- 3) اتخاذ تدابير لمنع الخسائر المتعلقة بالمبالغ المستحقة الطويلة الأجل بالعملات التي تواجه خطر انخفاض قيمتها؛
- 4) تعزيز التنسيق بين مختلف التقديرات وتوحيد حصائلها.

- 26- ورحبت لجنة المالية بتقرير لجنة مراجعة الحسابات. غير أنها أعربت عن القلق إزاء عدد هياكل الرقابة داخل البرنامج، مشيرين إلى وجود عجز في الموارد المالية للوظائف الأساسية للبرنامج، وخطر التداخل في الوظائف وازدواجية الجهود، بما في ذلك فجوات في التنسيق فيما يتعلق بالاختصاصات ذات الصلة. كما أكدت لجنة المالية على ضرورة أن تتبع لجنة مراجعة الحسابات اختصاصاتها.
- 27- وطلب أعضاء اللجنة المزيد من التفاصيل عن إدارة أسعار السلع الأساسية، ونتائج المراجعة الداخلية للبرنامج، وتخطيط التعاقب. واستفسر أعضاء عن توصية لجنة مراجعة الحسابات بزيادة الاستعانة بالخبراء الخارجيين. وأشار إلى أن البرنامج يمكن أن يستفيد من انخفاض قيمة العملات للمشتريات بالعملات المحلية.
- 28- وأحاطت لجنة مراجعة الحسابات علماً بهذه الآراء والمقترحات، لتتظر فيها خلال عملها وفي صياغة تقريرها السنوي المقبل. وباعتبارها جزءاً هاماً من هيكل الرقابة للبرنامج، يمكن النظر إلى لجنة المراجعة على أنها تقع بين وظائف المراجعة والإدارة. وليس لديها صلاحيات تنفيذية، وبالتالي فهي تقوم بدراسة العمليات الشاملة وتقديم توصيات بشأنها بدلاً من التركيز على تفاصيل تنفيذها. ومع ملاحظة أن المجلس التنفيذي لم يتخذ بعد قراراً رسمياً بشأن الزيارات الميدانية لأعضاء لجنة المراجعة، فقد نظرت لجنة المالية في الاجتماع الذي عقد في دبي في ديسمبر/كانون الأول 2012 وأعربت عن القلق حيال نقص المعلومات بشأن تجربة عقد اجتماع خارج مقر البرنامج.
- 29- وردا على النقاط التي طرحتها لجنة المالية، فقد تم إبلاغها بقيمة لجنة مراجعة الحسابات في تقديم وجهة نظر مختلفة بشأن مسائل الرقابة؛ وتمثل لجنة المراجعة قيمة مقابل المال. وأقرت اللجنة بذلك وطلبت إلى لجنة المراجعة أن تشير في تقاريرها المقبلة بأسلوب أكثر واقعية المجالات التي تقدم فيها وجهة نظر مختلفة بشأن مسائل الرقابة. واشتملت جهود البرنامج الرامية إلى تعزيز إدارة أسعار السلع الأساسية على إنشاء مرفق الشراء الأجل، الذي أدى إلى تحسين تسليم الأغذية في الوقت المحدد وأعطى للبرنامج حرية أكبر في قراراته بشأن الشراء. ولم يجتمع الفريق الاستشاري المعني بالاستثمار في عام 2012 بسبب قضايا الانتقال، ولكن تنوي الإدارة الاستمرار في الاستعانة به.
- 30- إن اللجنة:

- (أ) بحثت التقرير السنوي للجنة مراجعة الحسابات، معربة عن تقديرها لما اتسم به من إيجاز؛
- (ب) شجعت لجنة مراجعة الحسابات على مواصلة أداء دورها، مع إيلاء اهتمام خاص للمخاطر ومسائل الرقابة الداخلية؛
- (ج) شجعت إدارة البرنامج على اتخاذ إجراءات ملموسة لحل المشاكل المتعلقة بتخطيط التعاقب، بما في ذلك من خلال سياسته الجديدة بشأن الموارد البشرية؛
- (د) أكدت على الحاجة إلى بحث إدارة البرنامج للمخاطر المرتبطة بأسعار السلع الأساسية؛
- (هـ) احتفظت برأيها بشأن الزيارات الميدانية للجنة مراجعة الحسابات، ريثما يعد مقترح واضح بشأن مثل هذه الزيارات؛
- (و) أقرت بالدور المهم للجنة مراجعة الحسابات، وحثت لجنة مراجعة الحسابات على التركيز على نطاق العمل المحدد في اختصاصاتها؛
- (ز) طلبت أن يكون رئيس لجنة مراجعة الحسابات حاضراً كلما تناقش لجنة المالية تقرير لجنة مراجعة الحسابات؛
- (ح) وافقت على التقرير لتقدمه في الدورة السنوية للمجلس التنفيذي للبرنامج لعام 2013.

التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي ومذكرة من المدير التنفيذي

- 31- وفقا للنظام الأساسي لبرنامج الأغذية العالمي، يُقدم التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي إلى المجلس التنفيذي للنظر فيه. وقدم المفتش العام تقرير عام 2012 إلى لجنة المالية، أعقبه عرض لمذكرة المدير التنفيذي التي تتضمن الرد على التقرير، قدمه كبير الموظفين الماليين.
- 32- ورحبت اللجنة بكلا التقريرين، ورحبت على وجه الخصوص برأي المفتش العام الجديد عن الرقابة الداخلية، والحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر في البرنامج، وأيدت هذا الرأي. ثم جرت مناقشة عامة، تناولت القضايا الرئيسية التالية.
- 33- علمت اللجنة أنه في عام 2012، كما في الأعوام السابقة، لم يكشف عمل الرقابة الذي تم إنجازه وإبلاغه عن أي نقاط ضعف ملموسة في الرقابة الداخلية، والحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر الموجودة على نطاق البرنامج، والتي من شأنها أن تؤثر بشكل عام على تحقيق أهدافه.
- 34- وعلمت اللجنة أن مكتب المفتش العام قام باستعراض شكل تقارير مراجعة الحسابات والتفتيش لتحسين الشفافية، والتأثير، والتركيز على المخاطر في سياق الكشف العام.
- 35- وأبدت اللجنة قلقها بشأن فكرة الافتقار إلى عدم التسامح إطلاقا في البرنامج، مشيرة إلى أن هذا المفهوم له أهميته كما في الواقع. وعلمت أن المفتش العام يعتزم استعراض سياسات وعمليات مكافحة التدليس ومكافحة الفساد، والقدرة التحقيقية لتحسين التركيز على تحديد وتقييم أعمال التدليس. كما أشارت اللجنة إلى أن المدير التنفيذي ملتزم باستعراض نظام العدالة الداخلية الذي يتضمن ليس فقط عملية التحقيق التي يضطلع بها مكتب المفتش العام، وإنما يستعرض أيضا الجوانب الأخرى للإدارة. والغرض من الاستعراض هو تحسين كفاءة وفاعلية نظام العدالة الداخلية، مع حماية حق الفرد والمنظمة. وسيتم إبلاغ المفتش العام بالجزءات المقرر أن تفرزها الإدارة على الإساءة أو سوء السلوك، دون مشاورته بشأنها. وستقدم الإدارة معلومات محدثة عن الاستعراض إلى لجنة المالية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013، وأيدها المفتش العام في ذلك.
- 36- وعلمت اللجنة أن المفتش العام سيبحث مسألة الانتقال من التأكيد المحدود الحالي إلى التأكيد الإيجابي في المستقبل القريب، وسيعرض المسألة على لجنة المراجعة التابعة للبرنامج في نوفمبر/تشرين الثاني. ويشمل الشرط المسبق بتوفير تأكيد إيجابي تنفيذ وتطوير إطار الرقابة الداخلية وعملية إدارة المخاطر على مستوى المؤسسة. وفي هذا السياق، كان من الضروري تحسين التنسيق والتأكيد الذي تم الحصول عليه من وظائف الرقابة الأخرى، بما في ذلك مراجع الحسابات الخارجي. وسيستطلع المفتش العام فرصة الانتقال نحو تعزيز الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية من جانب مراجع الحسابات الخارجي.
- 37- ومع ملاحظة مقترح تحسين الإطار القانوني لوظيفة الرقابة عن طريق وضع فصل خاص في النظام المالي، أشارت اللجنة إلى أن الاستعراض الأوسع لنظام العدالة الداخلية على النحو المقترح من المدير التنفيذي يمكن أن يكون له تبعات على الإطار القانوني لوظيفة الرقابة.
- 38- ولاحظت اللجنة أن الإدارة ملتزمة بتنفيذ التدريب في مجال مكافحة التدليس والفساد، وتقوم باستعراض وضع برنامج تدريب فعال يكون مجديا من حيث التكلفة.

39- واستفسرت اللجنة عن حالة تنفيذ وضع طرائق تشغيل مؤسسية للبيانات المعقدة، وعلمت أنه يجري وضع معايير عمل دنيا، وأنه يلزم تحديد تصعيد الأخطار المتبقية من جانب المكاتب القطرية.

40- إن اللجنة:

- (أ) رحبت بالمفتش العام الجديد وبالتقرير، وأعربت عن تقديرها بشكل خاص بالبيان الذي يقدم تأكيدا بشأن الرقابة الداخلية، والحوكمة، وعمليات إدارة المخاطر في البرنامج؛
- (ب) استعرضت التقرير السنوي للمفتش العام بالنسبة لعام 2012 والذي يتناول أنشطة الرقابة المتعلقة بالبرنامج؛
- (ج) رحبت بالفرصة الرئيسية التي أوجها المفتش العام بشأن تحسين فعالية نظام العدالة الداخلية والإطار القانوني للرقابة، وأيدتها؛
- (د) استعرضت وأيدت تدابير المدير التنفيذي التي تهدف إلى تناول التوصيات التي تضمنها التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي؛
- (هـ) أشارت على المجلس التنفيذي، وفقا للمادة الرابعة عشرة من النظام الأساسي للبرنامج، بأن يحيط علما بالوثيقة "التقرير السنوي للمفتش العام لبرنامج الأغذية العالمي".

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن العمل مع شركاء التعاون

ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في التقرير

41- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن العمل مع شركاء التعاون بعد الإحاطة الإعلامية التي قدمها المراجع الخارجي وأوضح فيها أن الهدف الرئيسي لمراجعة الأداء هو تقييم أداء البرنامج في إدارة المنظمات غير الحكومية الشريكة والشراكات مع الحكومات التي نفذت ما يقرب من 80 في المائة من برامج المساعدة الغذائية المقدمة من البرنامج. وغطت عملية المراجعة الفترة من عام 2010 حتى عام 2012 وشملت مقر البرنامج في روما، و20 مكتبا قطريا، وثلاثة مكاتب إقليمية.

42- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة أن التوصيات العشر قد عرضت على الأمانة وأن هذه التوصيات متصلة بدور مقر البرنامج والافتقار إلى عدم وجود مركز واحد للمسؤولية عن إدارة المعلومات المتصلة بجميع الأطراف، بما فيها الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، وحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ووكالات الأمم المتحدة، وقيود الإبلاغ وآليات التشاور، ومعايير وضع مذكرات التفاهم العالمية؛ وتتعلق التوصيات أيضا على مستوى المكاتب القطرية بالثغرات في تحديد الشركاء المتعاونين واختيارهم وإدارتهم ورصدهم وتقييمهم؛ وعلى مستوى المكاتب الإقليمية بجوانب الضعف في رقابة المكاتب القطرية على إدارة الشركاء المتعاونين.

43- وعلمت اللجنة من الأمانة أن التوصيات مقبولة وأن تعزيز الشراكات هو المبدأ الرئيسي الذي تنبع منه رؤية البرنامج. وسوف يستفيد البرنامج من استنتاجات مراجع الحسابات الخارجي وسيواصل تعزيز عمله مع الشركاء المتعاونين.

44- وناقشت اللجنة بعد ذلك الحاجة إلى تحليل/تقييم متعمق يتناول الأسباب الجذرية لضعف الضوابط في عمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين، ومتابعة التقرير الحالي. وعلمت اللجنة أنه حالما تنفذ التوصيات الواردة في التقرير، سينحسن تعاون البرنامج

مع الشركاء المتعاونين (أي عدم امتثال المكاتب القطرية والشركاء المتعاونين في بعض الحالات بالتوجيهات الصادرة من المقر) وبالتالي ربما يكون من الأفضل السماح ببعض الوقت لهذه العملية قبل إجراء استعراض آخر.

45- وأبلغت اللجنة كذلك أن وحدة التفتيش المشتركة تستعرض حالياً العمل مع الشركاء المنفذين في الأمم المتحدة وأنه يمكن الاستفادة من هذا الاستعراض في معالجة المسائل المتصلة بالشركاء المتعاونين من منظور أوسع يشمل المنظومة برمتها.

46- وناقشت اللجنة الأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات في رد إدارة البرنامج، بغية تقديم موعيديها. وأضافت أنه من المقرر تنفيذ الكثير من التوصيات بحلول يونيو/حزيران 2014 وهو ما يعني أنه لن يقدم تقرير عن تنفيذ تلك التوصيات إلا في عام 2015. وأحاطت الأمانة علماً بدواعي قلق اللجنة ولكنها ستحتاج إلى بحث تلك المسائل في مشاوره داخلية مع وحدات العمل المتأثرة قبل الالتزام بتعديل الأطر الزمنية.

47- إن اللجنة:

(أ) رحبت بتقرير مراجع الحسابات الخارجي عن العمل مع شركاء التعاون ورد إدارة البرنامج على توصيات التقرير؛

(ب) لاحظت التوصيات العشر الواردة في التقرير؛

(ج) أحاطت علماً بقرار الإدارة بشأن قبول التوصيات والأطر الزمنية المحددة؛

(د) شجعت الأمانة على التعجيل بتنفيذ التوصيات حتى يمكن موافاة اللجنة، إن أمكن، بتقرير عن التقدم المحرز في ربيع عام 2014 وحتى يمكن إبلاغ المجلس التنفيذي للبرنامج بآخر المستجدات في هذا الصدد خلال دورته السنوية لعام 2014؛

(هـ) أبدت تعليقاتها على بعض المسائل الإجرائية، مشيرة إلى أنه كان ينبغي عرض ردود الإدارة بعبارات أقوى؛

(و) لاحظت أهمية الشركاء المتعاونين في تنفيذ أنشطة البرنامج وأقرت بأن هذا التعاون لا يخلو في بعض الأحيان من بعض الثغرات؛

(ز) طلبت إجراء تقييم يشمل تحليلاً متعمقاً لعمل البرنامج مع الشركاء المتعاونين في الميدان؛

(ح) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتعليقات اللجنة بعد استعراض الوثيقة في الدورة السنوية للمجلس لعام 2013.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن استخدام النقد والقسائم،

ورد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في التقرير

48- ناقشت اللجنة تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن استخدام النقد والقسائم بعد الإحاطة الإعلامية التي قدمها مراجع الحسابات الخارجي وأوضح فيها أن الهدف الرئيسي من المراجعة هو تقدير فعالية نظام اختيار واستخدام طرائق النقد والقسائم في البرنامج والضوابط الموجودة، وذلك توخياً للمضي بتوسيع نطاقها. وقد غطت المراجعة الفترة من عام 2010 حتى عام 2012 وشملت مقر البرنامج في روما و16 مكتبا قطريا و3 مكاتب إقليمية.

49- وأبلغ مراجع الحسابات الخارجي اللجنة أن التوصيات الإحدى عشرة عرضت على الأمانة وأنها متصلة بالتوجيه المؤسسي الجاري في أثناء فترة المراجعة حول الكفاءة والفعالية النسبيتين للتكاليف؛ ومسائل تنفيذ المشروعات من قبيل اختيار الشركاء المتعاونين ومقدمي الخدمات المالية فيما يتصل بطرائق النقد والقسائم، وتأخر ونقص المساعدة المقدمة إلى المستفيدين، والثغرات

في قاعدة بيانات المستفيدين لدى المكاتب القطرية، والرصد بعد التوزيع الذي في حاجة إلى معالجة؛ ومجالات المخاطر، مثل الافتقار إلى التدريب، وقيود القدرات، وأدوات التوحيد المؤسسية المطلوبة للتعبيل بتنفيذ طرائق النقد والقسائم.

50- وعلمت اللجنة من الأمانة أن كل توصيات التقرير قد قُبلت وأنها تؤيد نموذج العمل الذي جرى تطويره في عام 2012 في إطار مبادرة النقد من أجل التغيير لتيسير التوسع في استخدام تحويلات النقد والقسائم. وأضافت أن معظم العمليات التي جرى استعراضها في عملية مراجعة الأداء صُممت ونُفذت في أثناء تجريب تحويلات النقد والقسائم. وعولجت عدة مسائل محددة من خلال استحداث عمليات وأدوات جديدة ووضع توجيهات معيارية سيجري الأخذ بها في عام 2013 في وحدة النقد من أجل التغيير بالرغم من أن تطبيقها بصورة منهجية في المكاتب القطرية سيتطلب المزيد من جهود تنمية القدرات.

51- وتلقت اللجنة إيضاحات من الأمانة بشأن الإطار الزمني لمبادرة النقد من أجل التغيير. وتتألف المبادرة من ثلاثة أجزاء: المرحلة الأولى في عام 2011 تم خلالها جمع الأدلة من المشروعات الرائدة؛ والمرحلة الثانية في عام 2012 تم خلالها تطوير النظم والأدوات والعمليات اللازمة لتنفيذ طرائق النقد والقسائم؛ والمرحلة الثالثة ستستمر حتى عام 2015 وسيجري فيها تنفيذ الأدوات منهجياً في الميدان لمواصلة توسيع المبادرة.

52- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء الوتيرة التي يسير بها العمل في توسيع نطاق النقد والقسائم في ظل عدم الانتهاء من تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وأوضحت الأمانة أن الرقم الذي نوقش من قبل، وهو يتراوح بين 30 و40 في المائة من البرمجة التي يمكن تنفيذها من خلال طرائق النقد والقسائم، هو مجرد رقم توضيحي وليس هدفاً ملزماً؛ وأضافت أنه ينبغي أن تنفذ طريقة النقد والقسائم في السياق المناسب بالاستناد إلى مقارنة منهجية لكفاءة وفعالية تكاليف الخيارات المتاحة، مثل النقد والمساعدات العينية والقسائم، وأن يكون في وسع البرنامج دعم تلك البرمجة.

53- وحول مسألة ما إذا كانت تحويلات النقد والقسائم ستستخدم في شراء الأغذية بدلاً من استخدامها في شراء منتجات أخرى، علمت اللجنة أن الأمانة سترصّد استخدام النقد والقسائم باستمرار وسوف تستخدم أدوات تكنولوجيا المعلومات في تتبع مشتريات المستفيدين.

54- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت تقرير مراجع الحسابات الخارجي ورد الإدارة عليه؛
- (ب) أعربت عن تقديرها لعمل مراجع الحسابات الخارجي وأيدت رأي الإدارة الذي وافقت فيه على التوصيات الإحدى عشرة؛
- (ج) اعترفت بازدياد أهمية استخدام طريقة النقد والقسائم في البرنامج وأقرت بأفاق توسيع نطاق استخدام هذه الأداة؛
- (د) تساءلت عن الأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات وإمكانية توسيع النقد والقسائم تماماً بحلول عام 2015، وشجعت الأمانة على الأخذ بنهج حذر من خلال التركيز على فعالية وكفاءة التدخلات مقابل اتباع نهج قائم على تحقيق مستويات مستهدفة؛
- (هـ) شجعت الأمانة على تنفيذ التوصيات الواردة في التقرير؛
- (و) أوصت بأن يحيط المجلس التنفيذي علماً بتعليقات اللجنة في استعراضه للتقرير.

تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي

55- ناقشت اللجنة التقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي بعد عرض مختصر قدمته الأمانة سلط الضوء على التوصيات التي نفذت وتلك التي لا تزال معلقة حتى نهاية عام 2012. وكان من بين التوصيات الإحدى والعشرين المعلقة، توصية من عام 2010، و10 توصيات من عام 2011، و14 توصية من عام 2012، و4 توصيات من عام 2013. وعلمت اللجنة أن البرنامج لا يزال ملتزماً بتنفيذ التوصيات المعلقة ضمن الإطار الزمني المحدد في التقرير.

56- وعلمت اللجنة أن مراجعة الحسابات الخارجية قد أبدت آراءها بشأن التوصيات التي أعلنت الأمانة أنها نفذت، باستثناء التوصيات المدرجة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن إدارة الموارد البشرية والحسابات السنوية المراجعة لعام 2012. وستدرج آراؤها بشأن هذه التوصيات في التقرير القادم إلى المجلس عن تنفيذ توصيات مراجع الحسابات الخارجي.

57- إن اللجنة:

- (أ) استعرضت التقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي؛
- (ب) أعربت عن تقديرها للتقدم الذي أحرزه البرنامج في تنفيذ التوصيات المعلقة لمراجع الحسابات الخارجي؛
- (ج) شجعت أمانة البرنامج على التعجيل بتنفيذ التوصيات المعلقة، وتنتظر معلومات مستكملة عن التقدم في التنفيذ في الدورة العادية القادمة؛
- (د) أوصت المجلس التنفيذي بأن يحيط علماً بالوثيقة المعنونة "تقرير عن تنفيذ توصيات المراجع الخارجي".

طرائق عمل لجنة المالية

- 58- أشارت اللجنة إلى أهمية مواصلة استعراض طرق عملها من أجل تحقيق غاياتها وأهدافها. وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة إلى الأمانة، بناء على طلب فردي من الأعضاء، أن تتيح لأعضاء اللجنة الوثائق المطبوعة عند التحضير لكل دورة.
- 59- وأشارت اللجنة إلى مناقشتها السابقة بشأن معايير تقديم وثائق المجلس التنفيذي إلى لجنة المالية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولجنة مراجعة الحسابات. ولكي تتواءم هذه المناقشات مع تلك التي تجريها الهيئات الأخرى، طلبت اللجنة إلى رئيس لجنة المالية أن يستطلع مع الأمانة كيفية السير قُدماً في هذا الاتجاه، وتقديم تقرير إلى اللجنة عن هذا الموضوع.

تاريخ ومكان انعقاد الدورة الخمسين بعد المائة

60- أبلغت اللجنة بأنه تقرر أن تنعقد الدورة الخمسون بعد المائة في روما في الفترة من 21 إلى 25 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وثائق للعلم

- تحديث اللائحة المالية
- تقرير المدير التنفيذي عن استخدام المساهمات والإعفاءات من التكاليف (المادتان الثانية عشرة-4 والثالثة عشرة-4 (ح) من اللائحة العامة)
- تقرير بشأن استخدام آليات التمويل بالسلف لدى البرنامج (1 يناير/كانون الثاني-31 ديسمبر/كانون الأول 2012)